مساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة: تجارب دولية

Contribution of the Cach Waqf to Achieving Sustainable Development International Experiences

مشري فريد [1] *، دوفي قرمية [2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، f.mecheri@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، g.douffi@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2021/04/27 القبول: 2021/06/10 النشر: 2021/09/30

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان دور الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، لإحياء الدور التنموي للوقف باعتباره مؤسسة تمويلية إسلامية.

خلصت الدراسة إلى أن الوقف النقدي له دور في إحداث التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، من خلال إنشاء وتمويل المشاريع الاستثمارية، التقليل من البطالة، توفير بيئة صحية جيدة، حماية البيئة وإدخال مفهوم التنمية الخضراء.

الكلمات المفتاحية: : الوقف النقدي، التنمية المستدامة، تجارب دولية.

رموزjel: .G23, G21

Abstract:

Through this research, we aim to clarify the role of Cach Waqf in achieving sustainable development, the economic, social and environmental dimensions, to revive the developmental role of the endowment as an Islamic financing institution.

The study has come to Cach waqf have a role in achieving sustainable development in its economic, social and environmental dimension through establishing and financing investment projects, reducing unemployment, providing a good healthy environment, protecting the environment and introducing the concept of green development.

Keywords: Cach Waqf, sustainable development, International experiences

(JEL) Classification : G21 ،G23.

1. مقدمة:

تميزت الأمة الإسلامية بتاريخ يزخر بحضارة راقية في تعاملاتها مع الوقف، الذي يعتبر من أهم مؤسسات القطاع الخيري التطوعي والركيزة الأولى في بلورة الحضارة الإسلامية، التي أخذت بيد الضعفاء والفقراء والمساكين على مدى العصور، كما تسابق أهل البر والتقوى في إنشائها حتى أصبحت مواردها تغطي ما خصص له.

* المؤلف المراسل

ولقد أدى الوقف دورا مهما في تفعيل وتطوير المجتمعات الإسلامية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وفي ظل ما تعانيه المجتمعات الإسلامية من عجز في الوصول إلى مستويات التنمية المطلوبة، لذلك برزت الحاجة إلى إحياء دور الوقف من خلال العمل على دعمه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المجتمع المعاصر، وبما يكفل تحقيق تنمية شاملة مستدامة، وذلك من خلال استحداث أساليب استثمارية وصيغ عصرية للعمل الوقفي تستهدف إحياء الدور التنموي للوقف في إطار إسلامي.

1.1 إشكالية البحث:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، فضلا عن مساهمتها في المحافظة على بقائها وتطورها، ولقد تزايد الاهتمام بالصكوك الوقفية والصناديق الوقفية كآليتين أساسيتين للوقف النقدي في العديد من الدول باعتبارها وسيلة فعالة في تحقيق التعاون والتكافل الخيري من خلال مشاريعها وعملياتها التنموية، مما قد يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة التي أصبحت تشغل حيزا كبيرا في الفكر العالمي، ومن هنا تبرز إشكالية الموضوع على النحوّ التالي:

ما هو دور الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة صغنا الفرضية التالية : **تساهم آليات الوقف النقدي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهما نحو الاستثمار.**

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في:

- الدور الكبير الذي أصبح يلعبه القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة.
- إحياء سنة الوقف، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات الأوقاف من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول.
- قلة مصادر التمويل والاستثمار في المجتمعات العربية الإسلامية، ممّا أدّى إلى ضرورة البحث عن أدوات تمويلية واستثمارية جديدة مبتكرة.
- التجارب الناجحة لمساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة.

2. الإطار النظري للوقف النقدي وآلياته:

1.2 تعريف الوقف النقدي:

الوقف في اللغة الحبس والمنع والإمساك، يقال: وقفت الدار وقفا أي حبستها في سبيل الله تعالى، وعرف الشافعية الوقف بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح". (العبيدي، 2009، الصفحات 22-23)، ويعرف الوقف النقدي بأنه " الوقف الذي يكون فيه الموقوف مالا نقديا ".(شوقي، 2001، صفحة 505)

ويعرف أيضا بأنه " حبس النقود وتسيير منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها". (لعبا، نقاسي، 2009، صفحة 3)

2.2 آليات الوقف النقدي:

1.2.2 الصكوك الوقفية:

أ. تعريف الصكوك الوقفية:

الصكوك الوقفية هي عبارة عن وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف، بمعنى جميع الأموال الموقوفة سواء كانت هذه الأموال أصولا ثابتة كالعقارات أو أصولا منقولة كالنقود والطائرات والسيارات.(حلوفي، 2017، صفحة 408)

وقد ظهرت فكرة الصكوك الوقفية في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بقصد اعمار وتنمية الممتلكات الوقفية بأسلوب سندات المقارضة، وعرفت سندات المقارضة بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة (القراض)، بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس الوحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه (السرطاوي، 2009، صفحة 21)

ومنه نعرف الصكوك الوقفية على أنها الوثائق التي تصدرها المؤسسة الوقفية أو البنك الإسلامي للاكتتاب قابلة للتداول ثم تستثمر الأموال المجمعة وتسيل العوائد الناتجة من الاستثمار للجهة الموقوفة عليها، وتدار الصكوك الوقفية على أساس عقد الوقف المؤقت.

ب. خطوات إصدار الصكوك الوقفية:

إذا أرادت المؤسسة الوقفية إنشاء مشروع وقفي يمكنها أن تتبع الخطوات التالية: (تقاسي، صفحة 12)

- تحديد الأصول السائلة التي يحتاج إليها لتنفيذ المشروع الوقفي.

– القيام بإنشاء شركة ذات غرض خاص (spécial purpose vehicle) مهمتها إصدار الصكوك الوقفية وإدارة محافظ الصكوك والمشروع الوقفي نيابة عن المؤسسة الوقفية، وإعداد نشرة الإصدار التي تضع وصفا مفصلا عن الصكوك الوقفية وأهدافها والموقوف عليهم وشروط الاكتتاب.

– تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار الصكوك الوقفية المتساوية القسمة تعادل المبلغ المطلوب لإنشاء المشروع الوقفي وتكون قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.

– تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بطرح الصكوك في السوق الأولية للاكتتاب العام، وتتسلم المبالغ النقدية حصيلة الاكتتاب في الصكوك من المكتتبين، فالمكتتبون هم الواقفون والمال المتجمع من الاكتتاب هو المال الموقوف.

ج. أهداف الصكوك الوقفية:

يمكن تلخيص أهم أهداف إصدار الصكوك الوقفية فيما يلي: (علام، العمري، 2018، صفحة 114)

- توفير التمويل للقطاع الوقفي الإسلامي مما يساهم في إحيائه، كما يمكن توجيه هذا التمويل إلى مجالات أوسع يستفيد منها كافة القطاعات وفئات المجتمع.
- تجديد الدور التنموي للوقف، في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف ويراعى الأولويات وينسق بينهما.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح صيغ جديدة يحتدى بها.
- تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب.
- إيجاد توازن بين العمل الخيري الخارجي والعمل الخيري الداخلي.
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة وللوقف وإدارة مشروعاته.
- منح العمل الوقفي مرونة من خلال مجموعة قواعد تحقق الانضباط وتضمن في الوقت نفسه تدفق الأموال الموقوفة وانسيابها.

د. أنواع الصكوك الوقفية:

➢ **سندات المقارضة :** تعرف سندات المقارضة بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة (القراض)، بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل واحد منهم فيه". (حلوفي، 2017، صفحة 410)

➢ **وقف الأسهم:** يمكن أن تصدر أسهم مشاركة عادية بقيم متساوية من طرف إدارة الأوقاف لمشاريع استثمارية وقفية، ومنه فالفكرة تتمثل في نقل القدرة على الوقف إلى عموم المسلمين عبر المساهمة في وقف خيري عن طريق شراء سهم أو عدة أسهم حسب القدرة أو حسب الفئات المحددة في مشروع معين ينفق ريعه على تمويل تنمية أوقاف أخرى هي بحاجة إلى ذلك أو على أوجه الخير المختلفة التي تخدمها. (بنت محمود، بنت محمد، 2009، صفحة 2)

➢ **السندات الوقفية:** في إطار توسيع مفهوم تنمية الموارد الوقفية ليشمل إضافة إلى استثمار الموارد الوقفية القائمة وجذب واقفين جدد، استحدثت وزارة الأوقاف في السودان ما عرف بالسندات الوقفية، إذ تقوم الهيأة الوقفية الوصية بتحديد مشروع معين ثم تطلب من الأفراد المساهمة في تمويله بشراء سندات وقفية تمكنهم من امتلاك حصة من أصول المشروع، ليقوم بوقفها على وجه بر محدد فتنشئ الهيئة الوصية شركة وقفية قابضة(Holding)، تشكل بنية تحتية للمشروعات الاستثمارية للأوقاف بالمساهمة في تحقيق عدد من المشروعات التنموية الصناعية والتجارية.(Kahf, 1997,P305)

وتستند فكرة هذه السندات على أسس فقهية وأسس تمويلية وتوجد منها أشكال عديدة منها:

- **سندات المشاركة الوقفية:** وذلك بأن يكون لإدارة الوقف أرض ترغب بالبناء عليها، ولا يوجد لديها التمويل اللازم فتقوم بإصدار سندات مشاركة عادية تشبه الأسهم في شركات المساهمة، وبعد قيام البناء يشارك أصحاب السندات في ملكية البناء بنسبة ما يملكون من سندات، ويكون ناظر الوقف مديرا للبناء بأجر معلوم. (حلوفي، 2017، صفحة 411)
- **سندات الأعيان المؤجرة:** هي صكوك أو أوراق نمطية تمثل أجزاء متساوية من ملك بناء وقفي مؤجر تم تشييده من أصحاب الصكوك أنفسهم، حيث يقوم ناظر الوقف بإصدار هذه السندات وبيعها للجمهور وبسعر مساوي نسبة حصة السند من البناء إلى مجموع تكلفة البناء، ويعطي السند توكيلا من حامله لناظر الوقف للبناء على أرض الوقف للمشروع الإنشائي المحدد وبتكلفة محددة، بحيث يقوم الناظر بالبناء وكالة عن حملة السندات، ويمكن لهذه السندات أن تصدر بآجال متعددة.
- **أسهم التحكير:** هي عبارة عن أسهم تمثل حصصا متساوية في بناء يقوم على أرض وقفية مستأجرة من الوقف بعقد إجارة طويل الأجل هو عقد التحكير، بأجرة محددة لكامل فترة العقد، ويدير الناظر استثمار البناء وكالة عن أصحابهم ولصالحهم..(حلوفي، 2017 ، صفحة 412)

2.2.2 صناديق الاستثمار الوقفية:

1.1.2 تعريف الصناديق الوقفية:

هناك مجموعة من التعاريف التي يمكن تقديمها للصناديق الوقفية منها:

" هي عبارة عن قوالب تنظيمية تنشأ من طرف هيئة مشرفة على الأوقاف لتحقيق أهداف محددة والقيام بالعمليات التنموية ". (بداداي، 2017، صفحة 541)

كما عرفته الأمانة العامة للأوقاف بالكويت بأنها: " الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلاله يتمثل تعاون الجهات الشعبية مع المؤسسات الرسمية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوقفية ".

وعرفها الدكتور محمد الزحلي بأنها: " تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع أو الأسهم لاستثمار هذه الأموال، ثم إنفاقها أو إنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع على الأفراد والمجتمع، بهدف إحياء سنة الوقف، وتحقيق أهدافه الخيرية والتي تعود بالنفع على العام والخاص.

ومنه نستنتج بأن الصناديق الوقفية أداة لتجميع التبرعات الوقفية النقدية من الواقفين واستثمارها وإنفاق ريعها في تحقيق النفع العام، كتمويل طلبة العلم، بناء المستشفيات، شق الطرق....الخ.

3.1.2 أهداف الصناديق الوقفية:

تتمثل أهداف الصناديق الوقفية في ما يلي: (مهدي، 2003، صفحة 99)

- إحياء سنة الوقف بتجديد الدعوة إليه من خلال مشاريع ذات أبعاد تنموية تكون قريبة من نفوس الناس وقادرة على تلبية رغباتهم وحاجاتهم.
- تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريعه ويراعي الأولويات وينسق بينها.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يحتذي به.
- تلبية حاجات المجتمع في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب.
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة إلى الوقف وإنشائه وإدارة مشاريعه.
-منح العمل الوقفي مرونة من خلال مجموعة قواعد تحقق الانضباط وتضمن تدفق العمل وانسيابه.

3. مساهمة آليات الوقف النقدي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة:

1.3 مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها في الفكر الإسلامي:

1.1.3 تعريف التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي:

ظهر المفهوم الأول للتنمية المستدامة الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 غير أن الإسلام عرف التنمية المستدامة وأمر بها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام أي قبل أن يعرفها العالم الغربي، فقد

تحدثت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية عن الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وعن ضوابط تعامل الإنسان بالبيئة، بل نجد أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا وإلزاما من المفهوم الغربي، (ساسي، 2012، صفحة 105) ويمكن تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي على أنها: "عملية متعددة الأبعاد تقوم على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القران والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعى في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة، وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للبشر" (محارب، 2011، صفحة 75)

2.1.3 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تشكل ما يعرف بمثلث التنمية المستدامة وهي: (شعباني، 2014، صفحة 139)

أ. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

بمعنى النظام الاقتصادي المستدام الذي يقوم على إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، ويحقق رفاهية الأفراد بشكل مستمر دون الإضرار بالبيئة، من خلال أساليب جديدة وفعالة تحقق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبي الحاجات الاقتصادية وتحد من التلوث.

ب. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

استدامة التنمية اجتماعيا تعني العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد، توفير الخدمات الضرورية والقضاء على الفوارق، تحقيق التنوع الاجتماعي، ومشاركة كل أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات، كما يدعم هذا البعد فكرة الإنصاف ما بين دول الشمال والجنوب، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومشاركة الأفراد في مختلف الأعمال الخيرية وتحقيق التنمية المؤسسية.

ج. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يركز هذا البعد على المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، بإتباع أنماط إنتاج واستغلالها بطرق عقلانية لتجنب استنزاف الطاقات المتجددة، تحقيق التنوع الحيوي، نقاء الهواء، خصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، بمعنى المحافظة على البيئة وتجنب تدهور النظام البيئي من الاستغلال والإفراط والاستنزاف، بضرورة تجنب أنماط الاستهلاك والإنتاج المسيئة للبيئة. (زنط، 2008، صفحة 177)

2.3 مساهمة الصكوك الوقفية في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة:

تؤدي الصكوك الوقفية دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة لمساهمتها في أبعادها المختلفة: الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه: (بن زيد، الداوي، 2013، الصفحات 21- 22)

1.2.3 مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن الدور الاجتماعي الذي تقوم به الصكوك الوقفية يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ونلمس ذلك في النقاط التالية:

- إن توفير الحاجات الأساسية للفقراء من مأوى وتعليم وصحة يساهم في تطوير قدراتها وزيادة إنتاجيتها، مما يحقق زيادة في نوعية وكمية العامل البشري، الذي يعد المحور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.
- إن مساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بها إلى توجيه الفوائض المالية التي كان مقرر إنفاقها في الجانب الاجتماعي غير الإنتاجي إلى مشاريع استثمارية إنتاجية مدرة للربح.
- تساهم الصكوك الوقفية في تنمية الادخار ومحاربة الاكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية.
- تساعد الصكوك الوقفية في إنشاء مشاريع استثمارية يتم من خلالها توظيف عدد كبير من العمال.
- تساهم الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع الصغيرة واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخول ومنه زيادة الادخار والاستثمار.
- إتاحة المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرات التصديرية.
- المساهمة في إنشاء بعض المشاريع التي عجزت الدولة عن إنشاءها.
- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشائها وتمويلها بالصكوك الوقفية.

2.2.3 مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية:

أ. صندوق التقليل من البطالة: يتم ذلك من خلال إنشاء صندوق وقف، يتم من خلاله إصدار صكوك لجمع رأس المال، تستثمر حصيلة هذا الصندوق وفق أسلوبين هما:

– مساعدة الفقراء بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة، ويتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط مناسبة للمقترض، وهذا من أجل المحافظة على رأس مال الصندوق من التضخم والاستهلاك، والديون المعدومة.

– مشاركة البطالين في إقامة مشاريع بنظام المشاركة أو المضاربة، والذي يقوم على المشاركة بالتمويل من طرف الصندوق، والعمل من طرف العاطل، والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، ويتحمل الصندوق الخسارة

إن كانت بدون تقصير من العاطل، حيث يتم تحقيق هدف مساعدة العاطل على إنشاء مشروع، وكذا الحفاظ على رأس مال الصندوق وزيادته، حيث تحقيق جزء من الربح للصندوق يساهم في إنفاقه على أوجه الخير المختلفة والمحددة في نشرة الاكتتاب.

ويمكن الجمع بين الأسلوبين بالإقراض للعاطلين في أول المشروع، وعندما ينجح ويبدأ في التشغيل المربح تتحول العملية إلى مضاربة وفق ترتيب شرعي وقانون معين.

ب.صكوك صندوق رعاية الفقراء: يتم ذلك من خلال طرح صكوك وقفية تستثمر حصيلتها في أوجه الاستثمار المختلفة، مثل المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء عقارات أو أراضي زراعية وتأجيرها، وقد يكون الصندوق يحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات، مع مراعاة أن يغلب عليها جانب الاستثمار العقاري: مباني أو أراضي زراعية وتأجيرها. لأن العائد فيها يكون معروفاً محدداً، ومن عائد الاستثمارات يصرف للفقراء.

ج.صكوك صندوق الرعاية الاجتماعية: وهذا يوجه إلى مكافحة الفقر، عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة كالتعليم والصحة والمياه النقية والمساجد...إلخ، ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

- إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يبقى الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة، وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات، والصيدليات، وإنشاء مراكز للإغاثة والطوارئ ومراكز تطوير الأدوية، وإنشاء المكتبات العامة، ومراكز البحث العلمي... إلخ.
- استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة والإنفاق من عائدها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق.

3.3 مساهمة صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة:

1.3.3 مساهمة صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق البعد الاقتصادي:

تؤدي الصناديق الوقفية دورا اقتصاديا عظيما، من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء من لباس وغذاء ومأوى والمساهمة في عدد من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تنمية القوى البشرية وتطوير قدراتها، من خلال زيادة إنتاجيتها وزيادة كمية ونوعية عوامل الإنتاج، وتساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة التي تعمل على توفير المزيد من فرص العمل واستغلال الموارد المحلية وزيادة الإنتاج والدخل،

وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من نفقات الدولة وتوجيه هذه الأموال التي كانت ستنفق إلى مجالات أخرى، مما يضمن كفاءة توزيع الموارد المتاحة وتضييق الفروق بين الطبقات.

فهي بذلك تساهم في إحياء دور الوقف في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تساهم في التقدم العلمي والتكنولوجي وفى توفير الخدمات الأساسية كالصحة والسكن والتعليم وغيرها، وبالتالي التخفيف على ميزانية الدولة. (الأسرج، 2012، الصفحات 380-381)

2.3.3 مساهمة صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق البعد الاجتماعي:

يتحقق الدور الاجتماعي لصناديق الاستثمار الوقفية من خلال ما يلي: (تفات، 2013، الصفحات 7-8)

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وانتشار روح التراحم بين أفراد المجتمع.
- إنشاء المدارس، المراكز الخاصة بالأيتام والعجزة، وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وغيرهم.
- التخفيف من الطبقية في المجتمع، وزيادة مستوى تعلم الفقراء ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية.
- تعزيز روح الانتماء المجتمعي بن أفراد المجتمع.
- المساهمة في زيادة ثقافة أفراد المجتمع من خلال دعم دور العلم وزيادة درجة التحضر في المجتمع.
- المساهمة في توفير بيئة صحية جيدة للأفراد من خلال دعم الخدمات الصحية والقضاء على الأمراض.
- توفير حد الكفاية من الحاجات الاستهلاكية وزيادة إمكانيات الأفراد وقدراتهم، مما يقضي من المظاهر السلبية داخل المجتمع، ويرفع إنتاجية الفقراء وهذا ما يؤدي إلى إنجاح عملية التنمية المستدامة. (السلام، 2007، صفحة 146)

3.3.3 مساهمة صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق البعد البيئي:

تساهم صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال: (عماري، 2008، صفحة 12)

- عدم المساهمة في تمويل أي نشاط ملوث للبيئة.
- توجيه جزء من استثماراتها لتمويل مشروعات تحافظ على البيئة مثل إدارة النفايات الصلبة، تأمين الطاقة المتجددة.
- إصدار الصكوك البيئية التي تقوم بتجميع الأموال بموجب صكوك استثمارية، وتوجه إيراداتها لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وغير ذلك من الاستثمار البيئي مما يساعد على حمية البيئة.

- مساهمتها في ترشيد استخدام الطاقة والكهرباء والمياه والوقود والمواد الأخرى، وغير ذلك من الممارسات للاستهلاك الذاتي.
- إنشاء الحدائق والمحافظة على نظافة البيئة.
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، من خلال منع التعامل بالسلعة التي لا تهتم بالبعد البيئي عند إنتاجها.

4. نماذج دولية لمساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة:

1.4 تجربة الصكوك الوقفية في ماليزيا:

1.1.4 أساليب تمويل المشاريع من خلال الصكوك الوقفية في ماليزيا:

يمكن تمويل المشاريع الوقفية عبر إصدار صكوك إسلامية والتي يمكن القيام بها من خلال صيغ المضاربة والإجارة على النحو التالي:

أ. بناء، تأجير، تحويل (الإجارة المنتهية التمليك):

من خلال هذا الصك، فإن الممول يقوم بالبناء على الأراضي الوقفية وتقوم إدارة الوقف بالاستئجار، في نهاية فترة الإيجار يكون الممول قد حصل على الأرباح المرجوة، وبعدئذ يتم نقل ملكية المباني إلى الوقف إما عن طريق بيع، هدية، أو مجرد تصرف عن طريق التخلي عنه، يوجد هذا النموذج في شكلين هما: البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)" والبناء والإيجار ونقل الملكية.

وقد اتبع المجلس الإسلامي لولاية " بولاو " النموذج الأول في بناء مبنى UMNO Tower، وقد تم تشييد هذا المبنى على أرض الوقف واستأجر المجلس المبنى في المتعهد لمدة 99 عاما، وفي نهاية مدة الإيجار سيمتلك المجلس المبنى عن طريق صفقة بيع. كما تم تشييد مبنى MARA في " ليبوباكينجهام " وفق نموذج البيع والتشغيل ونقل الملكية، حيث تبلغ مدة الإيجار 30 عاما. كما تبنى المجلس الديني الإسلامي للمنطقة الفدرالية هذا النموذج في بناء مبنى مكون من 34 طابق بمنطقة " جالان بيراك " بالعاصمة " كولا لامبور".
(بوجلال، نوي، 2015، صفحة 14)

ب.المضاربة القائمة على الأصول:

تتيح المضاربة لمؤسسة الوقف تشييد مبنى على أرض الوقف، في حين يدير المقاول حصرا المشروع، وعند الانتهاء يتم تأجير المبنى لطرف ثالث، ويتم تقاسم التأجير بين المؤسسة والمقاول ومن ثم تستخدم مؤسسة الأوقاف الإيرادات من تأجير المبنى لزيادة حصتها في المبنى وتوزيعها بين المستفيدين. هذا الوضع

مناسب لتمويل بناء أرض الوقف لأن تكلفة البناء مرتفعة عادة، وعليه فإن العائدات من تأجير هذه الأنواع من المباني تكون كافية لدفع تكاليف عالية لبناء هذه المباني.

وقد تم تنفيذ عدة مشاريع وفق هذا النموذج مثل المشروع المشترك بين شركة (JKP Sdn.Bhd) والتي تمثل إحدى الشركات الحكومية وبين المجلس الديني لولاية " بولاو بينانج " كصاحب رأس المال، وذلك لبناء 36 وحدة سكنية، وقد قدم المجلس أرض الوقف التابعة له وقام المتعهد بعملية البناء وتم اقتسام الربح الناتج صفقة بيع الوحدات السكنية بين المجلس والمتعهد. (بوجلال، نوي، 2015، صفحة 14)

ج. التوريق من المشروع (الأسهم والسندات) :

يتم ذلك من خلال طريقة تمويل المشاركة والمضاربة برأس المال أو حقوق المساهمين من خلال مشروع وقف واحد للشركة القابضة. هذه الأسهم يمكن بيعها وشراؤها بسهولة من قبل الجمهور المهتم وبالتالي توفير السيولة في الاستثمار، وفيما يتعلق بالصكوك هناك نوعان: صكوك إجارة، وصكوك المقارضة، وتستخدم الودائع النقدية لتنفيذ مشاريع التنمية على أراضي الوقف. على عكس المشاركة في رأس المال، ويحق للممول أو حامل الصك (السند) الحصول على الفوائد أو المنفعة من الأصول، وليس إلى زيادة قيمة رأس المال.

2.1.4 نماذج عن مساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية المستدامة:

مجلس الدولة الديني في ماليزيا هو الجهة الوحيدة المخولة لإدارة الوقف وفقا للمادة 74 (1) (2) من الدستور الفيدرالي لماليزي، ومع ذلك يمكن لمجلس الدولة الديني المشاركة في عقد الوكالة لتعيين المؤسسات ذات الصلة (مثل USIM وغيرها) لتكون مدير المشروع.

أ. التمويل الوقفي لبناء جامعة:

أصبحت الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية وسيلة شعبية تستخدم من قبل المجالس الدينية الإسلامية في ماليزيا لتوليد موارد مالية لغرض تمويل الاستثمار من أملاك الوقف، وقد أصدرت ولاية " سيلانجور " و ولاية "جوهور" و " ملقا " أسهم الوقف من هذا القبيل. وقد بلغت الأسهم الوقفية المتراكمة في صندوق " سيلانجور " حتى ديسمبر 2007 ما قيمته 15 مليون رنجيت ماليزي، منها 8 ملايين تم استخدامها لبناء مسجد " نتكوكالينا"، واستخدمت هذه النقود الوقفية وأموال الأسهم الوقفية أيضا لشراء 5 وحدات من متاجر في " بيوكيتبندر بيشانج " لمجموع 1.05 مليون رنجيت، وبناء مركز " سايبر " ومجتمع المعرفة في " يسما " من قبل المجلس الديني الإسلامي الماليزي "MAIS" تكلف حوالي 0.35 مليون رنجيت كما

تستخدم هذه الأدوات لتمويل أغراض دينية. (NorhalizaBintiMohd Nor and Mustafa Omar Mohammed, Sans ate, P4)

ويمكن توضيح ذلك من خلال المشروع العملي الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: مخطط تمويل مشروع وقفي عن طريق الصكوك

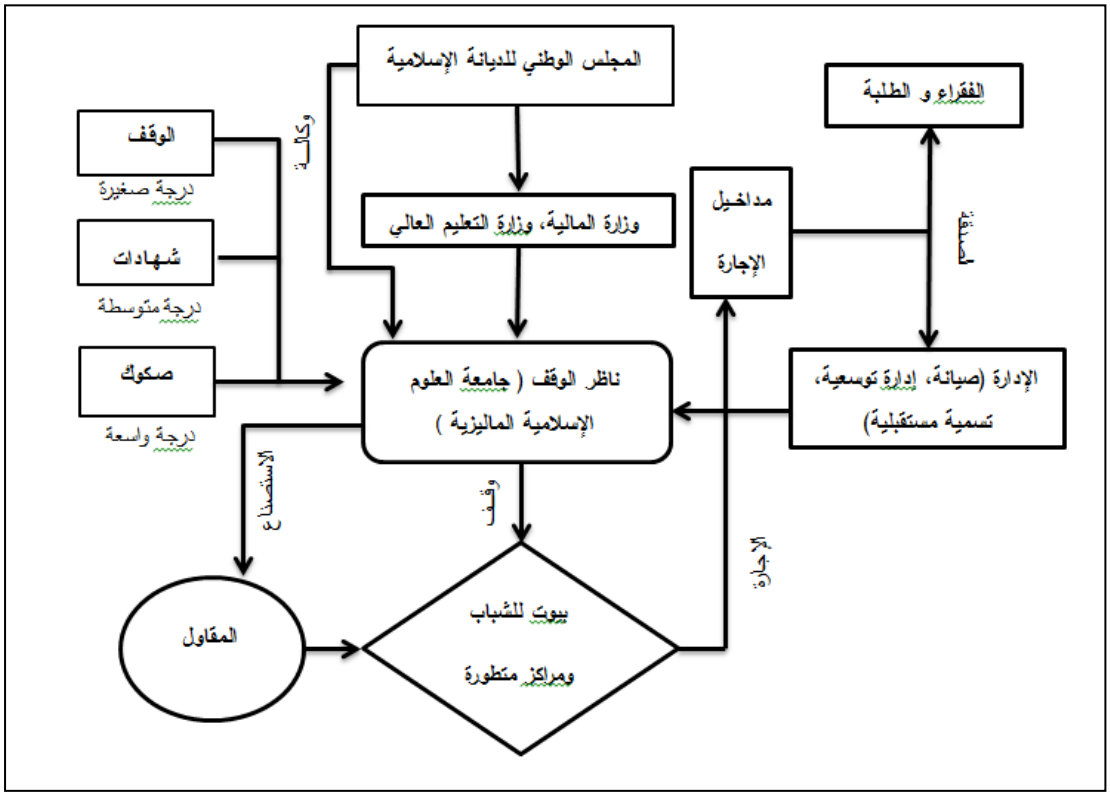

Source: Abdallah Jalil and Ashref Mohd Ramli, **Waqf Instruction For Construction Contract: An Analysis Of Structure**, The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research (JMIFR), Vol. 5, No. 1, 2008 , p: 08.

يوضح المخطط السابق طريقة التمويل الوقفي لبناء جامعة، فنجد أن الصكوك الوقفية تمثل النسبة الغالبة في التمويل تليها الشهادات الوقفية بدرجة أقل، أما الأوقاف النقدية فتبقى درجة تمويلها هي النسبة الأقل، فبعدها يأتي توكيل كل من المجلس الوطني للديانة ووزارة التعليم العالي لناظر الوقف بالمشروع، يقوم بعملية الاستصناع عن طريق المقاول مستعينا ببيوت الشباب والمراكز التي تساعده في ذلك. ومن جهة ثانية تمثل إيرادات عملية التأجير كتدفقات مالية من أجل صيانة وتوسعة الأوقاف، وجزء منها يذهب لصالح الفقراء والمحتاجين.

ب. وقف النور بيرهاد، ماليزيا:

تعمل شركة " وقف النور " المساهمة بإدارة الوقف النقدي وتوزيع حصص أرباح الأسهم وفقا للشروط والأحكام التي يحددها مجلس الإدارة، تأسست في 25 أكتوبر 2000 لإدارة أصول وأسهم Johor Corporation وهي شركة محدودة تأسست لضمان الإدارة السليمة لمؤسسة جوهر ومجموع أسهمها وأصولها تحت الوقف، ولقد خصص برنامج لتوزيع الأرباح في سبيل الله لشركة النور على الصحة والمساجد والتعليم، كما وجه جزء من تلك الأرباح للمساعدات الدولية من خلال المساعدات الإنسانية الصومالية وصندوق غزة الإنساني.(Remali Yusoff, 2017)

وفيما يلي أهم انجازاتها:

➢ **بناء المساجد والمصلَّيات:**

عمدت شركة وقف النور منهجا جديدا تمثل في بناء المساجد في الساحات العامة والمجمعات التجارية، كما تشرف شركة " وقف النور "على المساجد والمصلَّيات المبنية في المزارع المملوكة لشركة كوليم المحدودة، ويبلغ عددها خمسة وثلاثين مسجدا ومصلى، والجدول التالي يضم مجموع المساجد التي تديرها شركة جوهور حاليا.

الجدول رقم01: المساجد التي تديرها شركة جوهر

اسم المسجد	تاريخ البدء في العمل	الطاقة الاستعابية
مسجد النور-مجمع كوتاريا بلازا	1992	1000
مسجد جامع باسر جودانغ	1991	3000
مسجد النور-مجمع بلدة باسر جودانغ	2005	500
مسجد تامان سندانا باسر جودانغ	2000	12000
مسجد جامع لادانغ اولو تيرام	1977	350
مسجد الهداية بولاو سيبو	2000	60
مسجد النور-مجمع لاركنسينترال	2008	7000

المصدر: ماجدة إسماعيل عبد المحسن، **وقف الشركات بين النظرية والتطبيق– ابتكار جديد للتمويل الإسلامي**، على الموقع التالي :https://www.academia.edu

➢ **بناء المستشفيات والمستوصفات:**

تنتشر مستوصفات وقف النور ومستشفياتها في جميع أنحاء ولايات جوهور، ونجري سمبلان، وسيلانجور، وسراواك لتقدم خدمات الرعاية الصحية ومرافق غسيل الكلى للأفراد ذوي الدخل المحدود

بغض النظر عن الدين والعرق، وساهمت مختلف مستوصفات الوقف بتقديم مساعدة كبيرة للفقراء، لان العلاج يقدم مقابل مبلغ رمزي يساوي 5 رينجتات فقط شاملة الدواء أيضا، كما تتيح للعديد من المرضى الفقراء حق الانتفاع من بيت المال والمعونة الخيرية من أجل الحصول على علاج مجاني يقدمه المساهمون في الوقف.

الجدول رقم 02: المستوصفات التي تديرها شركة النور

مستوصف/مستشفى	تاريخ بدء العمل	مجموع الأشخاص الذين تلقوا العلاج مسلمين (غير المسلمين)	عدد أجهزة غسل الكلى
مستوصف وقف النور، كوتاريا	1 نوفمبر 1998	126066(13361)	13
مستشفى وقف النور، باسر جودانغ	3 ديسمبر 1999	188479 (11809)	14
مستوصف وقف النور، باتو باهات	16 مارس 2001	87875 (712)	9
مستوصف وقف النور الرئيس، سيناونق، نجري سمبلان	6 اكتوبر 2003	54473 (2095)	7
مستوصف وقف النور، سانغاي بولوه، سيلانجور	20 جويلية 2006	25787 (404)	2
مستوصف وقف النور، مسجد جامع سلطان ابراهيم، موار	1 اوت 2007	2337 (13)	2
مستوصف وقف النور، مسجد جامع بندر ، كلوانق	1 اوت 2007	9341 (276)	2
مستوصف وقف النور، اجوك، كوالا سيلانجور	1 نوفمبر 2007	9341 (276)	3
مستوصف وقف النور، سراواك	19 فيفري 2008	6158 (135)	3

المصدر: ماجدة إسماعيل عبد المحسن، **وقف الشركات بين النظرية و التطبيق: ابتكار جديد للتمويل الإسلامي**، على الموقع التالي :https://www.academia.edu

كما تعمل وقف النور في تقديم تمويل جزئي عن طريق وقف " دانا " التجاري /قروض بلا فوائد تقدم للمشروعات الصغيرة، كما ساهمت شركة " وقف النور " من خلال صندوق " في سبيل الله " بمبلغ 24000 رينجت ماليزي سنويا لصالح موارد التعليم.

2.4 تجربة الصندوق الوقفي للتنمية الصحية بالكويت:

أصدرت الأمانة العامة للأوقاف الكويتية عدد من الصناديق الوقفية التي تساهم في التنمية المستدامة، وقد كان عد من الصناديق الوقفية بالكويت أحد عشر سنة 1996، ثم قامت إدارة الأوقاف باختزالهم إلى ثلاثة

صناديق سنة 2006 وهي الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه، الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة، الصندوق الوقفي للتنمية الصحية، هذا الأخير الذي سنتناوله بشيء من التفصيل.

1.2.4 تعريفه: أنشئ الصندوق تحقيقا لأهداف سامية ارتضتها الأمانة العامة للأوقاف في مختلف مجالات التنمية والعمل الاجتماعي، من أجل الالتفات إليها والعمل على تلبية حاجاتها من منظور عصري، فالصندوق يعمل من أجل مساندة أنشطة المؤسسات التي تهتم بالمجال الصحي والمعاقين والبيئة التي تخدم المجتمع. (http:// www.awqaf.org.kw)

يختص الصندوق الوقفي للتنمية الصحية بتقديم الدعم لثلاثة مجالات رئيسية:

- دعم المشاريع والأنشطة والخدمات الصحية.
- دعم المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- دعم المشاريع والأنشطة البيئية.

حيث يدعم الصندوق العديد من المشاريع والبرامج منذ إنشاءه وذلك لتحسين مستوى الخدمات الصحية في الدولة وتبني المشاريع التي يستفيد منها أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع بالتعاون مع مؤسسات الحكومية وجمعيات النفع العام.

2.2.4 مساهمة الصندوق الوقفي للتنمية الصحية في التنمية المستدامة:

من بين أهم إنجازات هذا الصندوق الوقفي ومساهمته في التنمية المستدامة منذ إنشائه نذكر: (إبراهيم محمود عبد الباقي، 2006، ص 254)

- إعداد مسابقة التوعية الصحية لطلاب مختلف المراحل الدراسية، وتناولت المسابقة رسومات في موضوع أو أكثر عن عناصر الغذاء السليم وطب الأسنان، وعن حوادث الطرق واستخدام حزام الأمان للوقاية، وبالنسبة للمرحلة المتوسطة تناولت المسابقة أسئلة عن الأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية وطرق الوقاية منها، وعن الحوادث المنزلية والأسرية والوقاية منها وعن الرياضة وأهميتها.
- تنظيم ودعم العديد من المسابقات الصحية عن طريق تنظيم الندوات والمؤتمرات وإصدار المطبوعات والإعلانات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية مثل (مسابقة التوعية بمرض الإيدز – السيدا – ومسابقة نخبة العاصمة الصحية عن مرض السكر، والتدخين ...).
- إصدار العديد من المطبوعات الصحية تحت عناوين مختلفة منها: صحتك في الحج، وصحتك في رمضان، شلل الأطفال، الحساسية والربو عند الأطفال، ودفتر المتابعة الشخصية لمرضى الحمى

الروماتيزمية لمتابعة الحالة المرضية للمريض، وجرى توزيع هذه المطبوعات عبر المستوصفات الصحية والجمعيات ومدارس وزارة التربية لتصل إلى مختلف شرائح المجتمع.

- تنفيذ دورات خاصة في مجال الإسعافات الأولية وحوادث المنازل.
- تشجيع الأبحاث والدراسات الصحية، مثل الحساسية في دولة الكويت، صحة الأسرة الخليجية، صحة عمال المصافي ... إلخ.
- توقيع اتفاقيات تعاون مع جمعيات طبية عديدة مثل: الجمعية الطبية الكويتية، والجمعية الكويتية لمكافحة التدخين.
- الاشتراك في معارض صحية عديدة مثل المعرض الطبي الذي أقيم على هامش المؤتمر الدولي الرابع للأمراض الجلدية التناسلية لرابطة أطباء الجلد لدول مجلس التعاون الخليجي، والمعرض الصحي الذي جرى في أسبوع الجهراء الطبي ... إلخ.
- دعم مشروع مركز إعداد البحوث والدراسات العلمية بدار المهن الطبية.
- دعم مشروع إعداد خطة المسح القومي الصحي الذي جري بموجبه مسح الساحة الصحية وتحديد أولوياتها، وتوفير إطارات وطنية مؤهلة للبحث العلمي.
- دعم وإصدار الدراسات والأبحاث الخاصة بالإعاقة مثل دراسة بعنوان (مبنى بدون حواجز) بالإضافة إلى إصدار العدد الأول من (رياض السائلين في أحوال المعاقين)، خمسة عشر إعلانا دعائيا وتوعويا لصالح المعاقين، إعداد مشروع دليل المعاقين ... إلخ.
- رعاية فئة كبار السن من خلال مشروع " مركز الرعاية المتنقلة للمسنين "، الذي سيوفر جهازا فنيا متخصصا يقدم كافة الخدمات والبرامج والأنشطة الخاصة بكبار السن.
- دعم إنشاء الوحدة المتنقلة للتوعية بأمراض القلب والشرايين بالتعاون مع جمعية القلب الكويتية، وهذه الوحدة توفر الوحدة توفر الفحص الطبي الدوري لعموم أفراد المجتمع، وقد استطاعت اكتشاف حالات مرضية عدة لم تكن أعراضها ظاهرة على المصابين بها وحولتها إلى المتابعة الطبية.
- دعم مشروع إنشاء وحدة لأمراض الشرايين التاجية بمستشفى الفروانية بالكويت.
- تقديم مساعدات ومنح مالية إلى عدد من الجهات المهتمة بالشأن الصحي والطبي.
- مشروع إنشاء الجناح المائي بمستشفى الطب الطبيعي.

- الإسهام في برامج التوعية البيئية المتنوعة، مثل دعم عملية فرز النفايات من المنازل في بعض المناطق السكنية في الدولة وقد جرى فيها إعداد حملات وسائل توعية بيئية، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية متخصصة مثل: دورة حول تلوث الماء والهواء.
- إقامة العديد من المسابقات البيئية مثل: مسابقة " لنجعل الكويت بيئة نظيفة للجميع " والمسابقة البيئية لطلبة وطالبات المراحل الدراسية، والمسابقات البيئية التي جرت تحت عنوان " التنمية والبيئة ".
- الإسهام في مهرجانات بيئية عدة مثل: المهرجان البيئي الأول لثانوية العدساني وغير ذلك.
- الإسهام في المعارض البيئية مثل المعارض الخاصة بالحياة الفطرية في الدولة ... إلخ.
- دعم المشاريع البيئية لفريق الغوص الكويتي في النادي العلمي الكويتي.
- مشروع شجرة لكل طالب.
- مشروع تخضير وتشجير ساحات المدارس.
- مشروع إنشاء الحدائق النباتية: الذي يهدف إلى استفادة الجمهور من هذه الحدائق من الناحيتين العلمية والترفيهية.

و يمكننا تلخيص مشاريع الصندوق في السنوات الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: أهم مساهمات الصندوق الوقفي للتنمية الصحية في تحقيق التنمية المستدامة خلال 2011-2015

الجهة المستفيدة	المشروع	السنة
وزارة الصحة / مركز عبد الله العبد العادي الصحي	شراء جهاز كاميرا لفحص قاع العين.	2011
معهد الكويت للأبحاث العلمية	دعم تطوير برامج علاجية وتواصلية للمصابين بالديسفازيا وقصور التطور اللغوي.	2012
الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	دعم علاج مرضى سرطان الليمفوما واللوكيميا.	2012
جمعية القلب الكويتية	دعم الوحدة المتنقلة للتوعية بأمراض القلب.	2012
لجنة حياة – مبرة رقية عبد الوهاب القطامي لسرطان الثدي	دعم علاج 3 نساء من مرضى سرطان الثدي.	2013
النادي الكويتي الرياضي للصم	دعم شراء أجهزة التنبيه الهزاز وبعض الأجهزة الخاصة بفئة الصم.	2013
الهيئة العامة لأركان الجيش	دعم شراء عدد (30) كرسي متحرك لمستشفى جابر الأحمد	2014

	للقوات المسلحة.	
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	دعم صيانة وتجديد وتحديث صيدلية المركز الطبي التأهيلي، واستحداث معمل لإعداد الأدوية وتوفير مخزن مناسب للأدوية والمواد الطبية.	2014
مركز تقويم وتعليم الطفل	طباعة إصدارات تربوية وعلمية متخصصة في صعوبات التعلم	2015

المصدر: الموقع الرسمي الأمانة العامة للأوقاف: http:// www. Awqaf.org.kw

نلاحظ من خلال هذا الجدول دعم الصندوق الوقفي للتنمية الصحية للقطاع الصحي خلال سنوات 2011 حتى 2015 في دولة الكويت ودوره في إنجاز عدة مشاريع لتطوير الصحة في الكويت.

5. الخاتمة:

الوقف شريحة من شرائح الدين الإسلامي الحنيف، ومؤسسة من مؤسسات القطاع الثالث التبرعي الخيري، الذي أصبح يحتل مكانة مهمة بين القطاعين العام والخاص، خاصة بعدما أثبته من قدرة في دعم التنمية المستدامة، حيث ساهم بقسط وافر في تحريك عجلة التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فإن الحاجة تبدو ماسة لإعادته لموقعه الطبيعي في نهضة الأمة الإسلامية من خلال نماذجه أساليبه الحديثة، التي أسهمت في تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية في الدول العربية الإسلامية، حيث سعت الكثير من الدول والمؤسسات المالية إلى تجسيد هذه النماذج وتطبيقها.

1.5 نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- تساهم الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء ومساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية، وفي تنمية الادخار ومحاربة الاكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي.
- تساهم الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال صكوك صندوق التقليل من البطالة، صكوك صندوق رعاية الفقراء، صكوك صندوق الرعاية الاجتماعية.
- تساهم الصكوك الوقفية في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال دعمها للمشاريع الاستثمارية وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملها على محاربة الفقر والبطالة وتشجيعها لرعاية الفقراء والمحتاجين.

• تهدف الصناديق الوقفية إلى تسهيل عملية إدارة الأوقاف والتحكم فيها وتوجيهها إلى طرق البر والخير، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على المحافظة على أموال الوقف وتوجيه الأموال الوقفية المعبئة لتمويل مختلف مجالاتها، كما تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية من خلال تمويل إنشاء المشاريع ومكافحة البطالة والفقر.

• يدعم الصندوق الوقفي للتنمية الصحية القطاع الصحي بالكويت من خلال دعم المشاريع والأنشطة والخدمات الصحية، دعم المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم المشاريع والأنشطة البيئية.

2.5 توصيات البحث:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات:

• ضرورة نشر الوعي والترويج للوقف النقدي ودوره التنموي عن طريق عقد مؤتمرات وندوات علمية، مع ضرورة توفير بيئة مناسبة لإصدارها والتعامل بها والتأكيد على فعاليتها.

• أن يكون لدى المجالس الإسلامية المسؤولة عن إدارة الوقف المرونة الكافية، وذلك بإعطاء الفرصة لجهات مختصة بالاستثمار لإدارة مشاريع الوقف النقدي.

• توعية المجتمع والمستثمرين بأهمية الوقف بشكل عام، وبالوقف النقدي بشكل خاص ودورها المهم في دعم التنمية المستدامة في المجتمع.

• توسيع تطبيق هذا النموذج في العديد من الدول وتشجيع مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

6. المراجع:

1.6 المراجع العربية:

- إبراهيم محمود عبد الباقي، (2006)، دور الوقف في تنمية المجتمع المدني، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

- السرطاوي محمد، (2009)، وقف الأسهم والصكوك والحقوق والمنافع، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

- العبيدي إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، (2009)، استبدال الوقف- رؤية شرعية اقتصادية قانونية، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخبري، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- حسين عبد المطلب الأسرج، (2012)، دور الصناديق الوقفية في التنمية، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد 2، العدد 4، العراق، أكتوبر.

- بوسالم أبو بكر، شرفي آسية، فراحي بلال، (2019)، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جوان.

– بن زيد ربيعة، الداوي خيرة، (2013)، الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 20–21 ماي.

– بوجلال محمد، نوي نبيلة، (2015)، الابتكار في استثمار أموال الوقف– دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، أبحاث الملتقى الدولي التاسع حول الاستثمار الوقفي: واقع وتحديات، جامعة سكيكدة، 6–7 أكتوبر.

– بدادي لوكة، (2017)، الصناديق الوقفية في الجزائر ودورها في تنمية البحث العلمي، ملتقى البحث العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، جامعة الوادي– الجزائر، مارس.

– بن عمارة نوال، عبد الحق بن تفات، (2014). الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة– عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، ديسمبر .

– حلوفي سفيان، (2017)، دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة إلى التجربة الماليزية، مجلة دراسة اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، المجلد 1، العدد 4، جوان.

– عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، (2008)، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، المجلد 35 ، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، جانفي.

– علام عثمان، العمري عمرو، (2018)، النظام الوقفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة لما للاقتصاد والتجارة، جامعة البويرة–الجزائر، المجلد 1 ، عدد خاص، أفريل.

– سيتي مشبطة بنت محمود، شميسة بنت محمد، (2009)، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

– عمون قالمة، عناني ساسي، (2012). دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة صندوق الزكاة الجزائري. الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3–4 ديسمبر.

– شرون عز الدين، (2016)، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية – دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر.

– شوقي أحمد دنيا، (2001)، الوقف النقدي مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 13 ، المجلد 01، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية.

– مجيد شعباني، (2014)، إدارة رأس المال الفكري والتنمية المستدامة. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، جامعة الأغواط، جوان.

– فارس مروة، (2019)، آفاق إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا– دراسة ميدانية في ضوء التحليل النقدي للإطار القانوني والتنظيمي (الإداري) للمصكوك والوقف في ماليزيا، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد 27، مارس.

عبد العزيز قاسم محارب، (2011)، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية– مصر.

– عمار عماري، (2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07 – 08 أفريل.

– محمد لىبا، محمد إبراهيم نقاسي، (2009)، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعلىمية، مؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: الواقع وتطلعات، الجـــامعة الإسلامىـــة العالمىـــة بمالىزىـــا، 20–22 أكتوبر.

– مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، (2008)، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد العشرون، العدد الأول، السعودية.

– ماجدة إسماعيل عبد المحسن، **وقف الشركات بين النظرية و التطبيق: ابتكار جديد للتمويل الإسلامي**، على الموقع التالي :https://www.academia.edu

– نقاسي محمد إبراهيم، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

2.6 المراجع الأجنبية:

- Abdallah Jalil and Ashref Mohd Ramli, (2008), **Waqf Instruction For Construction Contract: An Analysis Of Structure**, The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research (JMIFR), Vol. 5, No. 1.

- Monzer Kahf,(1997), Gestion des invertissement des biens Waqf, Banque Islamique de développement, Institut Islamique de recherche et de formation, séminaire internationale : la zakat et le waqf : aspects historiques, juridique, institutionnels et économiques, Bénin, 25 au 31 mai.

- Norhaliza Biniti Mohd Nor And Mustafa Omar Mohammed,(sans date), Categorization of Waqf and lands and their Management Using Investement Models: the case of the state of selongor, Malysia.

- Remali Yusoff, S. A, (2017), Nor'Azurah Md Kamdari, public awareness towards corporate waqf by waqaf an-nur corporation berhad in socio-economic development of public society, Consulté le 04/24/2020, sur https://www.researchgate.net/pu.